السّنة 3 لسانيات عامّة | السّداسي السّادس | الفوجان: 7 + 11

أصول النّحـو | جديد المرحلة 2 | أعمال موجّهـة

أ د/ ع. شيباني

مدخل إلى علم أصول النّحو

1 - معنى الأصول: هي جمع أصل، و هو: ما يُبنى عليه غيره.

و النّحو: في اللّغة له معان عشرة، أشهرها ثلاثة:

أ- المثل، كقولك و أنت تمثّل لأمر ما: نحوُ قوله تعالى: ... أي: مثل قوله تعالى.

ب- المقدار، كإخْبَار عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- « أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ[1]».

ج- الجهة، كقول البراء رضي الله عنه: « صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوَ بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرًا[2]».

و **النّحو** في **الاصطلاح** هو: علم بأصولٍ يُعرف بها أحوال أواخر الكلم العربيّة إعراباً وبناءً وما يتبع ذلك.

و عرّفه ابن جنّي بقوله: « هو انتحاء سمْتِ كلام العرب ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل العربية بأهلها في الفصاحة[3]».

لذا سمّي هذا العلم نحوًا، لأنّه الجهة الّتي يقصدها المتكلّم ليصل إلى كلام العرب الفصيح الصّحيح.

أمّا **أصول النّحو** في **الاصطلاح** فهو: « علم يُبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، و كيفية الاستدلال بها، و حال المستدلّ بها[4]».

كما قال ابن الأنباريّ: « أصول النّحو أدلّة النّحو الّتي تفرّعت منها فروعه و فصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه الّتي تنوّعت عنها جملته و تفصيله[5]».

قال السّيوطيّ في " الاقتراح ": « هو بالنّسبة إلى النّحو، كأصول الفقه بالنّسبة إلى الفقه[6]».

2- معنى أدلّة النّحو:

المراد بأدلّة النّحو الأمور الّتي يثبت بها النّحو، و هي: السّماع و الإجماع و القياس.

أ – السّماع:

---

(1) صحيح البخاري: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، لبنان – بيروت ط 1، 1423هـ - 2002 م: ص 271 (كتاب تصير الصّلاة: باب إذا صلّى قاعدًا ثمّ صحّ) الحديث رقم: 1118 و أطرافه في 1119 و 1148 و 1161 و 4837.

(2) رواه البخاري.

(3) الخصائص: 34/1.

(4) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدّين السّيوطي، تحقيق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د ط، 1426 هـ - 2006م: ص 13.

(5) الإغراب في جدل الأعراب و لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957: ص8.

(6) الاقتراح في علم أصول النّحو.

و المحتج به الأول: كلام العرب : و يحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، حتّى و لو كانوا كفّاراً. و يحتجّ بكلام قبائل قلب الجزيرة : قريش و قيس و تميم و أسد و هذيل، و بعض كنانة، و بعض الطّائيين. و لا يؤخذ عمن جاور غير العرب لفساد ألسنتهم، و لا بكلام المولّدين و المُحدَثِيْن.
الثّاني: هو القرآن: فكلُّ ما ورد أنّه قرئ جاز الاحتجاج به في العربية سواءً أكان متواترًا، أو آحاداً أو شاذًّا.
الثّالث: هو الحديث الصّحيح الاحتجاج به، و يستدلّ منه بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نقله على اللّفظ المرويّ به، و سواء فيه المتواتر، و الآحاد.

ب- القياس:

و هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه و يعدّ هو نفسه معظم أدلّة النّحو، و التّعويل عليه في أغلب المسائل النّحوية. و لا يتحقّق إنكاره لأنّه أغلب النّحو، و إنكاره إنكار للنّحو.
و ينقسم إلى:

- حمل فرع على أصل. - حمل أصل على فرع.
- حمل نظير على نظير. - حمل ضدّ على ضدّ.

ج- الإجماع:

و هو اتّفاق علماء النّحو و الصّرف في الكوفة و البصرة على مسألة أو حكم، و إجماع العرب إنْ وقف عليه، و هو حجّة إذا لم يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص. و يعمل بالمجمع عليه عند تعارضه مع المختلف فيه.

د- **الاستصحاب:**

و هو استمرار الحكم و بقاء ما كان على ما كان، و هو من الأدلة المعتبرة، و من أضعفها. و لا يجوز التّمسك به حال وجداننا لدليل، و إذا تعارض مع دليلِ سماعٍ أو قياسٍ فلا عبرة به.

3- بين أصول الفقه و أصول النّحو:

أ - الفقه هو الفهم... و **علم أصول الفقه**: هو علم الأدلّة الإجمالية.

لفظ أصول جمع أصل، و هو: ما يكون الأصل منه، أو ما يتأسّس منه الشّيء، أو ما يُبتدأ الشّيء منه، و هو المنشأ، أو ما يحتاج إليه.

و الأصل أيضًا هو ما يحتاج إليه، و هذا يشير إلى أنّ الأصل يستوجب استحضار المقابل و هو الفرع و هو المحتاج.

و التّعريف المشترك بين اللّغة و الأصول هو: أنّ الأصل ما يُبتنى عليه غيره. و يضيف الأصوليون: عبارة " من حيث إنّه يُبتنى عليه غيره " و الذي يُبتنى عليه غيره هو الفرع.

و الأصل في علم أصول الفقه يطلق على الدّليل، فقولنا: الصّلاة واجبة و الزّكاة واجبة، الأصل فيهما قول الله تعالى: **(و أقيموا الصّلاة و آتوا الزّكاة)**، و كذلك الحديث النّبوي، فالدّليل إذنْ هو الأصل.

و من معاني الأصل القضيّة الكليّة التّي تتضمّن بالقوّة أحكام جزئيات منضوية تحتها، هناك قضايا جزئية و أحكام كلّية، و هي قضايا عقلية أي اعتبارات عقلية ليست حِسّية لا وجود لها في الواقع.

و هنا لا بدّ من التّوقف عند رؤية كانت سائدة عند المسلمين و هي نظريّة العلل، و هي ضرورية لصنع أيّ شيء، و لهذا جعلوها أربعة أنواع هي: العلّة الفاعلة، و العلّة الغائية، و العلّة الصّوريّة الشّكلية، و العلّة المادّية، و هي نظرية قديمة مقتبسة من ثقافات أخرى.

و العلّة التّي تندرج في هذا التّعريف هي العلّة المادّية فقط لأنّها الأصل.

و من معاني الأصل كذلك المستصحب، و هو آخر الأدلّة، فلا يقدّم على القياس أو الاستحسان، و لا يعتمد في القطعيات، الأصل في الأشياء الإباحة...

أصول الفقه: هو العلم بالأحكام الشّرعية العملية الفرعية المكتسب عن أدلّتها التفصيليّة.

ب - بين أصول النّحو و أصول الفقه:

تأثّر علم أصول النّحو كثيرًا بعلم أصول الفقه بدليل التّشابه بينهما في المصطلحات، و في تحديد الأدلّة و في كيفية الاستدلال، و في صياغة القواعد الأصولية، ثمّ في قواعد التّرجيح عند تعارض الأدلّة. و لقد أثّر النّحو في علوم الشّريعة و منها: الفقه و أصوله كما أنّه تأثّر ببعض مصطلحات الفقهاء و مذاهبهم، كما أنّ كتب الفروع الفقهيّة قد تأثّرت بعلم النّحو و لاسيما في بابي الطّلاق و العتق.

علمًا بأنّ أهمّ الأبواب التّي أثّرت في الفقه هي أسلوب الشّرط، و الاستثناء، و عطف النّسق، و حروف الجرّ، و بعض الظّروف، و بناءً على ذلك نستنتج أنّ النّحو و أصوله قد تفاعلا مع الفقه، و كان بينهما تأثير متبادل.

لكنّ تقريب أصول النّحو من أصول الفقه وتشبيهها بها فيه إجحاف بأصول النّحو لأمر بسيط . و هو أنّ أصول الفقه نقليّة وأصول النّحو عقليّة لاستنادها إلى فكرة الحسّ في مستوى الأداء النّطقيّ التّصويتيّ وفكرة النّظام في مستوى الأبنية والعلاقات النُّحويّة والأمارات الدّالّة عليها. وأوّل من تبيّن هذا الفارق وأعلن عنه هو ابن جنّي في خصائصه وتحديدا في باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة (وهو باب طويل 48 ص) الذي يفتتحه بقوله: "اعلم أنّ علل النّحويّين ـ أعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا أفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين. وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحجّ وفرائض الطّهور والصّلاة والطّلاق وغير ذلك، إنّما يُرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله. ولا تعرف علّة جعل الصّلوات في اليوم واللّيلة خمسا دون غيرها من العدد. ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الرّكعات. ولا في اختلاف ما فيها من التّسبيح والتّلاوات؛ إلى غير ذلك ممّا يطول ذكره ولا تحلى النّفس بمعرفة السّبب الذي كان من أجله. وليس كذلك علل النّحويْين. وسأذكر طرفا من ذلك لتصحّ الحال به." (الخصائص /48).

نصّ 1 للتّحليل: الاحتجاج في العربية: المحتج بهم – زمان الاحتجاج

د. محمود فجال: مجلة العرب، العدد 5، السنة 23، ص342-355

كلام العرب شعراً ونثراً مصدرٌ من مصادر الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف بعد كتاب الله – تعالى – وحديث رسولِه ومصطفاه صلى الله عليه وسلم.

وجميعُ العرب ولدُ إسماعيل – عليه الصلاة والسلام – فقد أنطقه الله – عزوجل – بالعربية المُبِينَةِ على غير التلقين والتمرين، وعلى غير التدريب والتدريج[1].

ففي ((طبقات فحول الشعراء)) – 1: 9 –: (قال يونس بن حبيب: أَوَّلُ من تكلم بالعربية، ونسي لسانَ أبيه إسماعيل بن إبراهيم – صلوات الله عليهما –). ويستثنى من ذلك قبائلُ حِمْيَرِ، وبقايا جُرْهُمَ.

ففي ((طبقات فحول الشعراء)) – 1: 11 – (قال أبو عمرو بن العلاء: ما لسانُ حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا، فكيف بما على عهد عادٍ وثمودَ مع تداعيه ووهبه).

وكان العرب – قديماً – يقطنون اليمن والحجاز وما جاورهما، ثم انتشروا في سائر البلاد.

ففي ((فقه اللسان)) – 1: 3 –: (قال يوسف داود الموصلي في كتابه في ((نحو العربية)): إن اللغة التي تُسْتَعْمَل في معظم الغربية الجنوبية من آسيا، وفي مصر، وسائر البلاد الشمالية من إفريقية، وفي غير ذلك من الأمصار، تسمى اللغة العربية نسبة إلى العرب الذين هم في الأصل سكانُ اليمن والحجاز، وسائر ما يجاورها من البلاد المعروفة بجزيرة العرب، وسكان صحارى الشام، والجزيرة والعراق.

وكانت اللغة العربية على أنحاء شتى بسبب اختلاف قبائل العرب وتوالدهم كما يختلف الآن لسان البلد الواحد عن لسان البلد الآخر من بلاد العرب أنفسهم).

والعربي يحسن اختيار اللفظ للدلالة على المعنى المقصود، في موضعه المنشود، وله عناية فائقة في النثر والشعر.

قال الشافعي – رحمه الله – في ((الرسالة)) – 42 – (لسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه).

وهذا كلام حري أن يكون صحيحاً، ولم يَدَّعِ أحد ممن مضى حفظ اللغة كلِّها[2].

والمراد بكلام العرب المستشهد به كلامُ القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها في الجاهلية والإسلام إلى أن فسدت الألسنةُ بالاختلاط مع الأعاجم، وفنشو اللحن.

وأفصح العرب قبيلة قريشٍ، ولهذا نزل القرآن الكريم بلغتها.

قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ((الألفاظ والحروف))[3]: (كانت قريش أجود العرب انتقاداً[4]للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عمَّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هاؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائِيِّينَ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)[5].

وقال أحمد بن فارس في ((الصاحبي)) – 33 – 34 – (... أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالِّهم: أن قريشاً أفصح العرب ألسنةً، وأصفاهم لغة، وذلك أن الله – جل ثناؤه – اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبيَّ الرحمة محمداً صلى الله عليه وسلم.

فجعل قريشاً قُطَّانَ حرمه، وجيران بيته الحرام، ووُلاتَهُ. فكانت وفود العرب من حُجَّاجها وغيرهم يفِدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم. وكانت قريش تعلِّمهم مناسِكَهم، وتحكم بينهم...

وكانت قريش – مع فصاحتها، وحسن لغاتها. ورِقَّةِ ألسنتها – إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم احسنَ لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزِهِمْ وسَلاَئِقِهِمْ التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب.

ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عَنْعَنَةَ تميم[6]، ولا عَجْرَفِيَّةَ قيس[7]، ولا كَشْكَشَة أسد[8]، ولا كَسْكَسَةَ ربيعة[9]، ولا الكَسْرَ الذي تسمعه من أسد، وقيس مثل: يِعْلَمُون ونِعْلَم، ومثل: شِعير وبِعير؟)[10].

والنحاة اعتمدوا في تقعيد القواعد، وتثبيتها على لغات هذه القبائل، فاعتمدوا على لغة قريش، وسموها: اللغة الحجازية، ويأتي بعدها في الفصاحة لغةُ تميم، وتُقْرَنُ بكتب النحو والصرف بلغة الحجاز.

وللنُّحاة عانية بذكر لغة قيس، وقد تقرن بلغة الحجاز، وبلغة تميم، كما يعتنون بلغة بني أَسَدٍ، وبلغة طيء.

وفي مقدمة ((فقه اللسان)) – 1: 3 – 4 –: قال الشيخ يحيى في رسالته المسماة ((ارتقاء السيادة)): إن العربَ المأخوذَ عنهم اللسانُ العربيُّ، الموثوقَ بعربيتهم هم: بنو قيس، وتميم، وأسد وهُذَيْل، وبعضُ الطائيين. اهـ.

فكانت لغةُ هذه القبائل المذكورة أفصحَ لغات العرب، وعليها المعتمد، وإليها المرجع، ومن هذه القبائل: بنو قريش، وهم بطون مضر ولد إسماعيل، ولغتهم مفضلة على غيرهم؛ لأنه فيها نَزَل ((القرآن)).

ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان وإليه تنتهي أنسابُ قريش وقيس وهُذَيْل وغيرهم[11].

أخرج البخاريُّ في ((صحيحه)) في ((كتاب فضائل القرآن)) – باب نَزَلَ القرآن بلسان قُرَيْشٍ والعَرَبِ – 6: 97 – من حديث أنس بن مالكٍ قال: (فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبدالله بن الزبير وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها[12] في المصاحف، وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم، وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا).

وفي ((فتح الباري)) – 9: 9: قال القاضي أبو بكر بن الباقلانيُّ: معنى قول عثمان: نزل القرآنُ بلسان قريش، أي: معظمُه، وأنه لم تقم دلالة قاطعةُ على أنَّ جميعَه بلسان قريش، فإن ظاهر قوله – تعالى – {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} أنه نزل بجميع ألسنة العرب، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة، أو هما دون اليمن، أو قريشاً دون غيره فعليه البيان، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولاً واحداً.

وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون قولُه: نزل بلسان قريش أي: ابتداء نزوله، ثم أبيح أن يُقْرَأَ بلغة غيرهم. اهـ.

وتكملته أن يقال: إنه نزل أولاً بلسان قريش أحدُ الأحرفِ السبعة، ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهيلاً وتيسيراً. فلما جمع عثمانُ الناس على حرف واحد رأى أنَّ الحرف الذي نزل القرآن أوَّلاً بلسانه أَوْلَى الأحرف، فحمل الناس عليه؛ لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم، ولِمَا له من الأوَّلِيَّة المذكورة...).

و((القرآن الكريم)) هو في أعلى مستويات الفصاحة بالإجماع. قال ابن خالويه في ((شرح الفصيح)): (قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وَرَدَت في القرآنِ فهي أفصحُ مما في غير القرآن، لا خلافَ في ذلك)[13].

قال أبو نصر الفارابيُّ في ((الألفاظ والحروف)): (.. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَرِيٍّ قط، ولا عن سُكَّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائِرَ الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يُؤْخَذْ لا من لَخْمٍ، ولا من جُذَام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قضاعة، ولا من غسَّان، ولا من إياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بالعبرانية، ولا من النَّمِرِ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنَّبَطِ والفرس، ولا من أزْدِ عمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن[14] أصلاً، لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف، لمخالطتهم تُجَّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم.

والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، وصيَّرها علماً وصناعة، هم أهل الكوفة والبصرة فقط، من بين أمصار العرب[15].

ونقل ذلك أبو حيان في ((شرح التسهيل)) معترضاً به على ابن مالك حيث عني[16] في كتبه بنقل لغة لَخْمٍ وخزاعة وقضاعة، وغيرهم، وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن[17].

ثم الاعتماد على ما رواه الثقاتُ عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم، ونظمهم وقد دُوِّنَتْ دواوينُ عن العرب الْعَرْباءِ كثيرة مشهورة، كـ((ديوان امريء القيس)) والطِّرِمَّاح وزهير وجرير والفرزدق وغيرهم[18].

هذه موارد الشواهد النحوية والصرفية عند البصريين الذين كانوا يتشددون في الأخذ والتحمل، ولا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر.

ففي ((طبقات فحول الشعراء)) – 1: 12 –: (كان لأهل البصرة في العربية قُدْمَةٌ[19]، وبالنحو ولغات العَرَب والغريب عناية). انتهى.

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون واعتمدوا على لغاتٍ أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب الحطمية الذين غَلَّطَ البصريون لغتهم ولَحَّنُوها، واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو، أو بأنه أفسد ما كان أخذ بالبصرة، إذ وثق بهم، وأخذ عنهم. واحْتُجَّ على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم[20].

أما الشعر من كلام العرب فكان النحاةُ عامة ينظرون إليه بدقة وحذر ولا يعتمدون إلا على ما ثبت عندهم صحةُ نسبته إلى قائله، وفصاحته، وصدق راويه، والوثوق فيه، وخلوه من الضرورات، لذلك اشتدت عنايتهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي، وما يجب عليه من الأمانة والصدق، ونحوها[21].

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية، وهم قبل الإسلام كأمريء القيس وزهير والأعشى.

والمخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كحسان ولبيد والإسلاميين، وهم الذين نشأوا في صدر الإسلام، كالفرزدق وذي الرمة.

وأما المولَّدون، ويقال لهم: المُحْدَثُون وهم من بعدهم إلى زماننا، وتبتديء طبقتهم ببشار بن برد المتوفى سنة 167هـ[22]، وأبي نواس، الحسن بن هانئ المتوفى سنة 198هـ[23]، فلا يحتجُّ بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان.

فالطبقتان الأوْلَيَان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها[24].

وكان بشار قد هجا الأخفش، فأورد الأخفش في كتبه شيئاً من شعره، ليكفَّ عنه[25].

وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعرِ بشار؛ تَقَرُّباً إليه، لأنه كان قد هجاه؛ لتركه الاحتجاج بشعره[26].

واستشهد أبو علي الفارسي في ((الإيضاح)): 102، ببيت أبي تمام الطائي، المتوفى سنة 231هـ، وهو قوله:

كانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضُ الأماني لم يَزَلْ مَهْزُولا[27]

لأنَّ عَضُدَ الدولة كان يحبُّ هذا البيت، وينشده كثيراً، لا لأنَّ أبا تمام يستشهد بشعره[28].

وذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثَق به من المُحْدَثين.

وجَنَحَ إلى هذا المذهب الزمخشريُّ، فقد استشهد ببيتٍ لأبي تمام في أوائل سورة البقرة من ((الكشاف)) (43:1)، وقال: وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأَجْعَلُ ما يقولهُ بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيتُ الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه.

ونحا هذا النحو الرَّضيُّ، فقد استشهد بشعر أبي تمَّام في عدة مواع من شرحه لـ((كافية ابن الحاجب))[29].

وجرى على هذا المذهب الشهابُ الخفاجيُّ فقال في ((شرح درة الغواص)): أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه[30].

وضُعِّفَ هذا المذهبُ من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة. أما الثقةُ بصحة الكلام، أو فصاحتِه فمدارُها على مَنْ يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة.

وكيف يُحْتَجُّ بأقوال هؤلاء المولَّدِيْنَ وقد وقعوا في أغلاط كثيرة، لا يستطيع أحدٌ تخريجها على وجه مقبول.

فإن ذُكِرَتْ أقوالهم على سبيل الاستئناس به، ولم تجعل دليلاً فلا بأس به.

ولا يُفْتَحُ بابُ الاحتجاج بأقوال المولَّدِيْنَ؛ كيلا يلزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام المحدثين، كالحريري وأضرابه، والحجة فيما رووه، لا فيما رأوه، وقد خطَّأوا المتنبي وأبا تمام والبحتري في أشياء كثيرة، كما هو مسطور في شرح تلك الدواوين، ويرى ذلك بوضوح في كتب النحو والصرف.

وليس بسديد أن تُصَحِّحَ بعض الكَلِمِ أو الأساليب، استناداً على استعمالات العلماء في مصنفاتهم إن وردت مخالفة لأساليب العرب في عصور الاحتجاج، فلكل جَوَادٍ كَبْوَةٌ، ولكل صارمٍ نَبْوَةٌ.

فما يلفظ به رواة الشعر وعلماءُ العربية لا حجة فيه، إلاَّ أن تذكَره على وجه الاستئناس، وأنت مَاليء يدك بما هو حجة، أو منتظرٌ لأن تظفر بالحجة.

والفساد في اللغة أسرع إلى ألسنة أبناءِ العرب، ومَنْ نشأ في بيئتهم منذ وَصَلَتِ الفتوحُ الإسلامية العرب بالعجم.

وقد ظهر اللحن بجلاءٍ في أواخر عهد الدولة الأموية، وكان انقراضها سنة 132هـ[31].

أما سكان الجزيرة فإنهم ما برحوا على فصاحة اللغة إلى أواسط القرن الرابع.

وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللهجة إلى أوائل عهد الدولة العباسية[32].

ونقل ثعلب عن الأصمعيِّ أنه قال: خُتم الشعر بإبراهيم بن هَرْمة، وهو آخر مَنْ يُحْتجُّ بشعرهم. وقد توفي في خلافة الرشيد سنة 176[33].

والذين نشأوا في بيئة عربية لم ينتشرْ فيها فسادُ اللغة انتشاراً يرفع الثقة بفصاحة لهجتها، يُوثَقُ بأقوالهم، ولو كانوا في القرن الثالث.

قال ابن جني في ((الخصائص)) – 2: 5 – (باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوَبَرِ) عِلَّةُ امتناع ذلك ما عَرَضَ للغاتِ الحاضرةِ وأهل المَدَرِ من الاختلال والفساد والخَطَل.

ولو عُلِمَ أن أهل[34] مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترضْ شَيْءٌ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المَدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاضِ عادةِ الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقِّي ما تَرِد عنها. وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بَدَوِيًّا فصيحاً. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدَم ما يُفْسِدُ ذلك ويقدح فيه، وينال ويَغُضُّ عنه.

والشافعيُّ المتوفى سنة 204هـ، نشأ في بيئة عربية، وهي مكة المكرمة وهو حجة في كلامه وعباراته، يصح الاستشهاد بما يستعمله من الألفاظ؛ لأنه يكتب ويتكلم بلغته على سجيته، ويتخير من لغات العرب ما شاء.

ولقد كان الشافعي فصيحَ اللسان، ناصعَ البيان، في الذروة العليا من البلاغة، تأدب بأدب البادية، وأخذ العلوم والمعارف عن أهل الحضر.

قال أحمد: (كلامُ الشافعيِّ حجةٌ في اللغة)[35].

وقال الأزهريُّ في ((إيضاح ما استشكل من مختصر المُزَنِيّ)): (ألفاظُ الإمام الشافعي عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة)[36].

وقال المازني: (كلام الشافعي عندنا حجة في النحو).

وأخرج الحاكم عن الزعفراني قال: (ما رأيت الشافعيَّ لحن قط).

وقالوا: إن كلامَ مالك – رضي الله عنه – المتوفى سنة 179هـ حجةٌ ثبتُ به القواعد النحوية[37].

وإنني أعجب كل العجب من بعض النحاة الذين تَبَنَّوا الصدَّ عن الاحتجاج بكلام سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، تعللاً بالرواية بالمعنى، ورواية العجم، مع أنَّ الدواعي متوفرة لنقل كلامه صلى الله عليه وسلم، والاعتناء به أكثر من جميع الخلق.

وليت شعري، مَنْ أَوْلَى من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاحتجاج بكلامه؟!

ومَنِ الشافعي ومَنْ مالكٌ – رحمهما الله – بالنسبة لحامل لواء الرسالة للعالَمِين؟![38]

فمهلاً مهلاً يا مفْتُون.

ولا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لا يُعْرف قائله، وعلة ذلك: الخوف من أن يكون لمولَّدٍ، أو مَنْ لا يوثق بفصاحته[39].

فإن روى الشعْر عربيٌّ ينطق بالعربيَّة بمقتضى السليقة فيحتجُّ به، وكان العرب ينشُد بعضُهم شعرَهُ للآخر، فيرويه عنه كما سمعه، أو يتصرف فيه على مقتضى لغته، ولهذا تكثُرُ الرواياتُ في بعض الأبيات، ويكون كلٌ منها صالحاً للاحتجاج، كما يُحْتَجُّ بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة، واشتهر بالضبط والإتقان وإن لم يُعْرَفْ قائِلُهُ. وقد تلقَّى علماءُ العربية شواهد كتاب ((سيبويه)) بالقبول، وفيها شواهد كثيرةٌ لم يعرف أسماء قائليها، فإنما يكون الردُّ وجيهاً إذا روى الشعر من لم يكن عربياً فصيحاً، ولم يشتهر بالضبط والإتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح[40].

نصّ 2 للتّحليل: موقف العلماء من المدوّنة اللّغوية

- القراءات القرآنية -

لم يقف النّحاة موقف المعارضة و الردّ و التّضعيف كما وقفوا حيال القراءات القرآنية. فقد وجد منهم في أحيان كثيرة يتصيّدون القراءات نظرة حذر و حيطة، و لا يأخذون بها إلاّ نادرًا، بينما نرى الكوفيين يعتمدون على القراءات اعتمادًا كبيرًا.

و يبدو لي – و الله أعلم – أن رد بعض النّحاة للقراءات و بخاصة ما أشكل منها كان بسبب اعتقادهم أنّ القراءات آراء تنبثق من أصحابها و ليست متواترة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و يؤيّد هذا ما قاله ابن المنير تعقيبًا على ردّ الزّمخشري لقراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين في قوله تعالى : ﴿ **و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم** ﴾ [الأنعام: 138]. برفع " قتل " و جرّ " شركائهم " على الإضافة إذ يقول - أي ابن المنير- " فهذا ظنّ من الزّمخشري ، ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيًا منه " [7] .

كما يؤيّده – أي ما ذهب إليه بعض النّحاة من أنّ القراءات آراء تنبثق من أصحاب القراءات – ما قاله أو غانم أحمد بن حمدان : « إنّ قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية و هي زلّة عالم"[8]». (و هو بقوله هذا يوحي بأنّ ابن عامر هو صانع هذه القراءات إذ لم تقف معارضتهم فقط عند القراءات المشكلة أو الشاذة - في نظرهم - بل تعدتها إلى القراءات المتواترة [9]). و إلى جانب أولئك النّحاة الذين عارضوا القراءات وضعّوفها نجد عددًا غير قليل من النّحاة يأخذ بالقراءات و يستدلّ بها على ما يرى، فإنْ كان معظم النّحاة البصريين مثلاً يرفضون كثيرًا من القراءات في مجال نحوهم فإنّنا نجد نحاة الكوفة على عكسهم تمامًا فهم يستشهدون و يؤيّدون ما يرونه في النّحو بالقراءات.

و إذا كان من البصريين من يعارض و يرفض القراءات فإنّ منهم من يقبل القراءات و يستدلّ بها، و إذا كان الغالب على نحاة الكوفة الاعتماد على القراءات و تأييدها فإنّ منهم من يعارضها و يردّها، فإذا كان سيبويه مثلاً يرى أنّ القراءة سنّة متّبعة [10] فهناك الفرّاء الكوفيّ يرفض بعض القراءات و لا يتبعها ، و إذا كان المازني البصريّ يخطِّئ قرّاء ما، فإنّك تجد الكسائي الكوفي يحتضن قراءة أخرى و يبني عليها قواعده، و إذا كنّا نرى المبرّد مثلاً ينكر على حمزة قراءة الأرحام بالجرّ، و الزجّاج و الزّمخشري يضعّفها فإنّ هناك من أيّدها و دافع عنها فإنّنا نرى ابن جنيّ يردّ على المبرّد إنكاره فيقول: " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد و الفحش و الشّناعة و الضّعف على ما رآه فيها، و ذهب

---

[7] - ينظر: ما قاله ابن المنير بهامش الكشاف للزمخشري: 2 / 53.
[8] - فتح القدير للشوكاني: 2 / 165.
[9] - ينظر: النحو و القراءات للبدي: ص 322.
[10] - ينظر: الكتاب لسيبويه: 1 / 148 .

إليه أبو العبّاس بل الأمر فيها دون ذلك و أقرب و أخفّ و ألطف[11]، ثمّ يمضي موجهًا قراءة حمزة بقوله : " لحمزة أن يقول لأبي العبّاس: إنّي لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية كأني قلت: " و بالأرحام " ثمّ حذفت الباء لتقدّم ذكرها[12]، و إذا كان الزّمخشري يردّ قراءة ابن عامر في الفصل بين المتضايفين في قوله تعالى : ﴿ **و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم** ﴾ [الأنعام : 137]، فإنّنا نرى أبا حيّان يندّد بفعل الزّمخشري فيقول مستنكرًا عليه: " أعجب لعجميّ ضعيف في النّحو يردّ على عربيّ صريح محض قراءة متواترة"[13]. و هذا هو موقف النّحاة من القراءات ذكرته لك موجزًا[14] .

أمّا موقف مذاهب النّحو من القراءات فإنّها لا تختلف عن مواقف الأفراد التي ذُكر بعضها آنفًا، فإنّ من المذاهب من أخذ بالقراءات و استنتج منها و استدلّ لها، و منها من وقف على النقيض يرفض القراءات و يردّها و يؤوّلها ليجعلها موافقة لقواعده و آرائه [15]. فالبصريون وضعوا مقاييسهم اللّغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش و من النّصوص العربية الشعرية أو النثرية، و في ظلال هذه النصوص نمت قواعدهم النّحوية، و الحقيقة أنّ المادّة التي نسجوا منها هذه القواعد كانت مادّة قليلة ممّا جعل قواعدهم مضطربة فقد كانت تتعارض مع مقاييس أخرى ، و نصوص أخرى لم يطلع عليها البصريون و حكموا عقلهم فلم يسعفهم في كثير من الأمور ، و من أجل ذلك تشددوا عن العرب الأقحاح كابن عامر و حمزة و ابن كثير ، و أبي عمرو البصري ، فقد رفضوا بعضها لأنها لا تتوافق و أصولهم التي كان يعوزها الاستقرار و لأجل هذا فإن علماء القراءات عابوا على البصريين هذه الأقيسة الناقصة و لم يلزموا القراءات أن تجري على موازينها ، لأن القراءات المنقولة عن العرب بأسانيد أقوى من أسانيد تلك النصوص التي جمعها البصريون .

قال الإمام الدّاني: « و أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة و الأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر، و أصحّ في النقل، و إذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، و لا فشو لغة، لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها [16]».

و ما أحسب البصريين في صنيعهم هذا و تفضيل أقوال العرب على بعض القراءات المتواترة أو غير المتواترة – ما أحسبهم إلا أنهم المعنيون بعجب الإمام الرّازي إذ يقول: « إذا جوّزنا إثبات اللّغة بشعر مجهول فجواز إثباتهم بالقرآن العظيم أولى، و كثيرًا ما نرى النحويين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به و أنا شديد التعجّب منهم؟ فإنّهم إذا جعلوا ورود البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحّتها فلأنْ يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحّتها كان

---

11 - الخصائص: ابن جني: 1 / 285.
12 - الخصائص: ابن جني: 1 / 285.
13 - البحر المحيط: 6 / 117.
14 - ينظر: تفصيل ذلك عند : محمّد سمير اللّبدي: أثر القرآن و القراءات في النحو: ص 320 – 326.
15 - ينظر: أثر القرآن و القراءات: اللبدي: ص 327.
16 - ينظر: النشر في القراءات العشر: 1 / 10 – 11، و الإتقان في علوم القرآن: السيوطي: 1 / 237.

أولى[17]، و هو هنا يقصد القراءات بالتّأكيد، لأنّ غير القراءات من القرآن لم يتركه بعض النّحاة كما توحي عبارته، و هذا يدلّ دلالة واضحة على استنكار العلماء لصنيع النّحاة و موقفهم من القراءات، غير أن هذا الحكم على موقف البصريين من القراءات لا ينبغي تعميمه فليس من المنطق أن نغفل على ناحية مهمة في هذا الأمر و هي أنّ من نحاة البصرة المؤسّسين من كان من عداد القرّاء المشهورين كأبي عمرو ابن العلاء البصري و هو من القرّاء السبعة، و يعقوب بن إسحاق الحضرمي و هو من القرّاء العشرة، و عيسى بن عمر، و هؤلاء الثلاثة يعتبرون من مؤسّسي علم النّحو الذين وضعوا أسسه و أركانه و هم أساتذة لأبرز علماء النّحو كسيبويه و الخليل، فوجدوا بعض القرّاء المشاهير و النّحاة و في الوقت نفسه في صفوف البصريين و تتلمذُ نحويي البصرة عليهم يدلّ دلالة قاطعة على أنّ المذهب البصري في عهده الأوّل لم يكن نائبًا عن القراءات و الاعتماد عليها، أو على الأقلّ لم يكن موقفهم منها كموقف المتأخّرين منهم إذ لا يعقل مثلاً أن يأخذ الكوفيون بقراءة أبي عمرو البصري ببنما تلامذته من البصريين يتحرزون عنها و يبتعدون.

---

17 - مفاتيح الغيب للرازي: 3 / 193.